جامعة محمد الخامس – الرباط
معهد الدراسات والأبحاث للتعريب

أبحاث لسانية

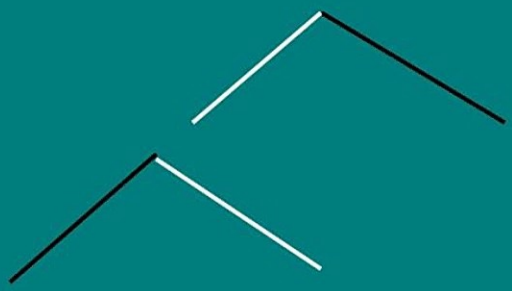

العدد 2018/34
منشورات معهد الدراسات والأبحاث للتعريب

المحتوى

تصدير 7

الأبحاث باللغة العربية

الأصوات الأنفية في الوِجاه الصِّواتي الأصواتي
تورابي، عبد الرزاق 9

التمثيل للمعنى والمعرفة المجسدة
الرواعي، عبد الصمد 41

من انتظام المعجم بين المفهوم والمعالجة
الحشيشة، سرور 57

من اللسانيات إلى السميولسانيات، بحث في تكامل العلوم
إسماعيلي علوي، عبد السلام 83

الانعكاس الصرفي في اللغة العربية
حجاج، عبد الإله 91

المسارات الانتقالية في اللغة العربية
العامري، عبد العالي 103

تعليم القراءة والكتابة وتعلمهما عند الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة
لحياني، سماح 123

الأبحاث باللغة الأجنبية

الاضطراب المعجمي-الدلالي في ترجمات القرآن: الغموض الدلالي والتشويش المعرفي
ترمينا، باعزيز 11

عبد السلام إسماعيلي علوي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس

من اللسانيات إلى السميولسانيات
بحث في تكامل العلوم

تقديـــم

هدفنا في هذا البحث هو المشاركة في تأكيد الحاجة إلى تكامل العلوم عامة، والعلوم الإنسانية بصفة خاصة. ولقد اتخذنا من السميولسانيات مدخلا لذلك، باعتبارها نموذجاً لتكامل العلوم الإنسانية، أي باعتبارها محاولةً علمية لتجاوز الحدود بين اللسانيات والسميائيات. ولعل الدعوة في هذه المحاولة ليست إلى ردم الحدود بين العلوم أو طمسها كليا، وإنما هي دعوة إلى تفعيل ما تتيحه الحدود من مسالكَ وجسور، من أجل تصورات نظرية أوضح، وأحكام علمية أصوب، وبعيدا عن كل تدافع أو إقصاء، قد تمليه النزعة إلى استقلالية العلوم وصرامة الحدود بين التخصصات.

1 - بصدد الكون

إن الكون بما فيه من الطبيعة والثقافة كلٌّ متصلٌ، لا ينحصر ببعدٍ، ولا يُستنفد بعددٍ، ولا يُحدَّد بصفة. إن الكون كلٌّ، ويستلزم لإدراكه في كليته تجربةً إدراكية كليةً وشاملةً.[1] ولعل تجربة إنسانية مثل هذه ستكون مستحيلة. إن الإدراك أو التجربة

(1) انظر بنگراد سعيد، السميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها، منشورات الزمن، 2003، ص24.

أبحاث لسانية
مجلة معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط، عدد 34/ 2018، صص. 83-90.

من اللسانيات إلى السميولسانيات

بحث في تكامل العلوم

ذ. عبد السلام إسماعيلي علوي*

تقديـــم

هدفنا في هذا البحث هو المشاركة في تأكيد الحاجة إلى تكامل العلوم عامة، والعلوم الإنسانية بصفة خاصة. ولقد اتخذنا من السميولسانيات مدخلا لذلك، باعتبارها نموذجاً لتكامل العلوم الإنسانية، أي باعتبارها محاولةً علمية لتجاوز الحدود بين اللسانيات والسميائيات. ولعل الدعوة في هذه المحاولة ليست إلى ردم الحدود بين العلوم أو طمسها كليا، وإنما هي دعوة إلى تفعيل ما تتيحه الحدود من مسالكَ وجسور، من أجل تصورات نظرية أوضح، وأحكام علمية أصوب، وبعيدا عن كل تدافع أو إقصاء، قد تمليه النزعة إلى استقلالية العلوم وصرامة الحدود بين التخصصات.

1- بصدد الكون

إن الكون بما فيه من الطبيعة والثقافة كلٌّ متصلٌ، لا ينحصر ببعدٍ، ولا يُستنفد بعددٍ، ولا يُحدَّد بصفة. إن الكون كلٌّ، ويستلزم لإدراكه في كليّته تجربةً إدراكية كليةً وشاملةً.[1] ولعل تجربة إنسانية مثل هذه ستكون مستحيلة. إن الإدراك أو التجربة الإدراكية، مهما كانت معها مستويات التمثُّل وكفاءات التمثيل، لا يمكنها أن تغطي كل وحدات الكون، ولا يمكنها أن تستوعب كل تفاصيله.

ولعل في هذا السياق قامت الحاجة إلى التقطيع والمفْصَلَة، كإجراء علمي لتخصيص موضوع الإدراك وتسويغ النظر إليه. إذْ ما كان على الذات المدركة، في ظل كلية الموضوع

---

*- أستاذ السميولسانيات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مولاي إسماعيل، مكناس، المغرب.
a.ismailialaoui@flsh.umi.ac.ma

[1]- انظر بنگراد سعيد، السميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها، منشورات الزمن، 2003، ص24.

وكلية الإدراك، إلا أن تكتفي فقط بما تسمح به زاوية النظر ومنافذه، وبما يسمح به مجال إسقاط النظر على ضيق حيزه.

إن تقطيع الكون إلى موضوعات للنظر أو الدراسة يمثل نوعاً من تصريف العجز. عجز الذات المدرِكة أمام شساعة الموضوع ولا تناهي الحدود. إن التقطيع بهذا الاعتبار نوع من تقسيم العمل، على سبيل التعاون أو التكامل، ويمكن كذلك أن يكون بهدف تأجيل بعض العمل إلى أن تقوم شروطه وتتوفر إمكانياته. ولكن، أن يكون التقطيع بهدف حصر العمل واقتصاره على الجزء، ودون اعتبار لباق الكل، فإن هذا سيكون مجرد إجراء تعسفي، لا يكتمل معه تصورٌ، ولا يَصدق معه حكمٌ. ذلك أن الكون لا يكون كلاًّ إلا بتضافر أجزائه، من غير إقصاء ومن غير تعطيل.

صحيح أنه مع صعوبة أو استحالة الإدراك الكلي، يمكن أن تتعدد جهات النظر ومثارات الاهتمام، ويمكن كذلك أن يوزَّع الموضوع الكلي إلى موضوعات أجزاء شبه مستقلة، من أجل أحكام جزئية خاصة. وأكيد أنه لا مشكل في الأمر ما دام كذلك، ولكن، المشكل في الجزم باستقلالية الجزء، والحسم في قطعية الحكم، دون اعتبار لتكامل الأحكام ولا لتلازم الأجزاء.

إن الكون بما فيه من الطبيعة والإنسان أو الثقافة، كلٌّ لا تستوعبه علوم طبيعية وحدها، ولا علوم إنسانية وحدها. وإذا أسعفنا التقطيع أو المفصلة في التمييز بين الطبيعي من الموضوعات والثقافي منها، فإنه لا يجيز لنا بأي حال، القولَ باستقلال الطبيعة عن الثقافة إلى حد التنافي. فلا الطبيعة تنفي الثقافة، ولا الثقافة تنفي الطبيعة، إنما هما معا من أجل كلٍ واحد هو الكون، وهو موضوع الإدراك الكلي. ولعل بهذا تُبرَّر الحاجة إلى تكامل العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية معا. وعلينا أن نعترف أولا بهذه الحاجة، ولنوزع الموضوع والعمل بعد ذلك كما نشاء، ولنختلف حول ذلك كما نشاء، ما دام الاعتراف بالحاجة إلى الآخر معهودا وقائما.

أ.د. عبد السلام إسماعيلي علوي

2– بصدد الظاهرة الإنسانية

لا سبيل إذن إلى نكران الحاجة إلى تكامل العلوم الإنسانية مع العلوم الطبيعية، ولا سبيل كذلك إلى نكران الحاجة إلى تكامل العلوم الإنسانية مع بعضها. فإذا كانت الظاهرة الإنسانية، كما أقررنا من قبل، جزءاً من كل هو الكون، فإنها في ذاتها شِبه المستقلة، تمثل كلاًّ بأجزاء، وينبغي النظر إليها على أنها كذلك. وعليه، وبموجب نفس مبدإ التقطيع والمفصلة، ستمثل الظاهرة الإنسانية موضوعا قابلا للتقطيع، بنفس شروط التقطيع، أي مع اعتبار اللاتنافي في الأجزاء واللاتناهي في الأحكام.

إن الظاهرة الإنسانية كلٌّ على غرار الكون، يمكن تقطيعها كذلك إلى موضوعات، من أجل تقسيم العمل، بناء لا على استقلال قطعي، وإنما بناء على تداخل أو تكامل مؤجل الاعتبار، مأخوذٌ تأجيله بعين الاعتبار. وبهذا وجدنا أنفسنا أمام كثير من الموضوعات وعليها زحمةٌ من التخصصات العلمية. ومن ذلك علم النفس وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا واللسانيات والسميائيات، وغيرها من العلوم التي تشتغل أو يمكن أن تشتغل على الظاهرة الإنسانية. وأكيد أن هذه الأخيرة لا يستوعبها في كليتها واحد من تلك العلوم، إذا غض النظر عن تضافره والعلوم الأخرى الباقية. فالظاهرة التواصلية مثلا بما هي ظاهرة إنسانية، لا يمكن استيعابها إلا باعتبارها ظاهرة نفسية واجتماعية وهكذا، فضلا عن كونها ظاهرة لسانية أو سميائية. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، إن الظاهرة التواصلية بما هي كذلك، لا يمكن استيعابها إلا باستيعاب كل مقوماتها النسقية والإجرائية.

3– بصدد الظاهرة التواصلية

لقد شاع الاعتقاد الخاطئ بإمكانية النظر في التواصل الإنساني، على أساس أنه ينقسم عمليا إلى تواصل لغوي وآخر غير لغوي، والحاصل أن هذا التقسيم ليس إلا تقسيما نظريا مجردا، لا يمكن أن نعاينه واقعيا ولا أن نجربه عمليا. إن وهم استقلالية التواصل اللغوي عن التواصل غير اللغوي مبني بالأساس على وهم استقلالية اللغة عن باق الأنساق التواصلية.

إن التجربة الإنسانية الفعلية تُثبت أنه لا وجود لتواصل لغوي خالص، فإذا كان ممكنا في حدثٍ تواصليٍ ما، أن تهيمن اللغة على باق الأنساق، فإن هذا لا يعني أنها ستكتفي

بذاتها لتلغي باق الأنساق. فحتى في اللحظة التي نعتقد فيها أننا نتواصل باللغة وحدها، (وليكن ذلك في الظلام مثلا)، سنجد أنفسنا على الأقل، قادرين على تمييز الصمت عن الكلام، وقادرين على تمييز أصوات الرجال عن أصوات النساء وعن أصوات الأطفال كذلك. فأكيد أن هذه من مقومات التواصل الإنساني،[1] وأكيد أن هذه ليست عناصر لغوية صرف، بالمعنى الضيق للغة طبعا.

كيف يكون الحال إذن مع اعتبار حضور الذوات في الزمن والمكان، حيث تُستثمر في الإلقاء والتلقي كل المؤثرات الإدراكية الحسية؟ وحيث لا تكون المؤثرات الصوتية إلا واحدة من بين المؤثرات الفاعلة والممكنة؟

أنْ تحضر الذوات في الحدث العيني، فهذا يعني تضافرَ المسموع والمرئي على الأقل، ناهيك عن ما يتضافر معهما مما يتيحه حسٌ أو حدس. إنَّ مع حضور الذوات تتضافر مع الكلام الهيئاتُ والحركات والهندام، وغيرها مما يوفره مقام الحضور وسياقه، وكل هذه ليست عناصر لغوية بالتأكيد.

إلى جانب اللغة هناك دئما أنساق أخرى مواكبة بالضرورة، فحتى التواصل بالكتابة لا يُعد تواصلا لغويا صرفا، ذلك أن الكتابة نسق مرئي وغير لغوي، إن الأمر مع الكتابة يتعلق بتسنين من الدرجة الثانية، أو تسنين التسنين، حيث يصرَّف النسق اللغوي المسموع في نسق غير لغوي مرئي.

إن الإدراك كلٌّ، وهذا يعني أننا لا نستطيع تعطيل كل الحواس لأجل حاسة واحدة فقط، فإذا كنا نستطيع التركيز في سياقٍ ما على ما نسمع، فإننا لا نستطيع تجاهل كل ما ينفذ إلينا عبر باق منافذ الإدراك.

إن الظاهرة التواصلية فعلٌ معقد قوامه انفتاح الأنا على الآخر وعلى المحيط الاجتماعي، فعل تُستغل فيه كل منافذ الإدراك، وتُسخَّر فيه كل كفاءات الحس والحدس. وهذا معناه التوسل بالنسق الكلي، حيث لا تمثل اللغة إلا نسقا فرعيا داخل النسق التواصلي العام.

---

[1]– نقصد هنا آثار الخصائص الفيزيولوجية على التحقيقات الصوتية، فضلا عن الخصائص التطريزية والتنغيمية.

أ. د. عبد السلام إسماعيلي علوي - مجلة أبحاث لسانية - العدد 34

والآن هل سيبقى الاعتقاد قائما باستقلالية اللغة عن باق الأنساق؟

إن التجربة الانسانية اليومية تؤكد كلية الإدراك، وتؤكد بموجب ذلك كلية النسق التواصلي. ولكن التجربة العلمية وما يقتضيه النظر العلمي من تخصيص وتثبيت بصدد الموضوعات العلمية، أفضت إلى تقطيع النسق التواصلي الكلي، فتسنى للساني بهذا الاعتبار، عزلُ اللغة من بين باق الأنساق التواصلية، فاشتغل عليها وكأنها موضوع مستقل وما هي في واقع الأمر كذلك.

إن عدوى استقلالية الموضوع وثباته، التي انتقلت من العلوم الطبيعية إلى العلوم الإنسانية، جعلت هذه الأخيرة تصطنع لموضوعاتها نوعا من الاستقلالية ونوعا الثبات، وإن كان ذلك بنوع من التعسف وعلى حساب الموضوع نفسه. وهذا ما فعلته اللسانيات باللغة في أول العهد، لقد تم عزل اللغة عن باق الأنساق، وداخل اللغة تم عزل اللسان عن الكلام، وحتى في النظر إلى اللسان تم عزل المعطيات السانكرونية عن المعطيات الدياكرونية.[1] كل ذلك كان من أجل الوقوف على موضوع مستقل وثابت.

هذا، ولكن الذي بدا هو أن في إجراء العزل ذلك نوعٌ من الإقرار بتأجيل الجمع، وتأجيل النظر في الكلي والمتصل. إذ سرعان ما تم العدول عن هذا الموقف ببشرى "سوسير" الشهيرة، والتي مفادها أنه "سيأتي علم جديد سيهتم بدراسة حياة العلامات داخل الحياة الاجتماعية، وستشكل اللسانيات جزءا منه".[2] وبذلك صارت اللسانيات حينها مجرد تجربة جزئية خاصة، في أفق تجربة كلية عامة، تعيد الاعتبار لما تم إسقاطه أو إهماله بفعل التقطيع والعزل، وبدعوى استقلالية الموضوع وثباته.

4- بصدد السميولسانيات أو السميائيات المدمجة

لقد توزعت الظاهرة التواصلية إلى لغوية وغير لغوية، وتوزع النظر في دراستها بموجب التقطيع العلمي إلى لسانيات وسميولوجيا أو سميائيات، وحتى اللسانيات توزعت إلى

---

[1]- Saussure F- de, Cours de Linguistique générale, Payot, Paris, 1978, PP 141- 193.

[2]- Ibid, P33.

مستويات للتحليل، من المستوى الصرفصواتي إلى المستوى التداولي، مرورا بالمستوى التركيبي والدلالي والمعجمي. ولقد أثير نقاش حاد بين اللسانيين حول قضية استقلالية المستويات.[1] ولقد اصطدم بالجدار كل من ادعى أو دافع عن فكرة استقلال المستويات اللسانية عن بعضها.[2] لقد اهتز هذا الموقف، وتبين أن التقطيع إلى مستوياتٍ لا يتجاوز كونَه مجردَ إجراءٍ نظري لتسويغ التحليل وتسهيل الدراسة.[3]

وأما الذي أثبته الواقع وأكدته التجربة العلمية، فهو الرأي القائل بتداخل المستويات وتكاملها،[4] من أجل تحليل أكفى للظاهرة اللغوية. وبهذا الاعتبار صارت الدعوة إلى تكامل المستويات اللسانية مطلباً علميا ضروريا، لا من أجل الظاهرة التركيبية أو الدلالية أو المعجمية، أو غيرها من مداخل المستويات التحليلية فحسب، بل من أجل النسق اللغوي ككل. ومنه وعلى غراره، قامت الحاجة إلى تكاملٍ أوسع بصدد موضوعٍ أوسع، فصار اجتماع اللساني والسميائي مطلبا مشروعا، ليس من أجل النسق اللغوي فحسب، بل من أجل النسق التواصلي ككل.

لقد صار مشروعا أن يجتمع اللساني والسميائي على سبيل التعاون، وذلك لأن لدى كل منهما ما يفيد أو يساعد به الآخر.[5] ولقد مثل الحاصلُ النظري والمنهجي لاجتماعهما ما أمكن الاصطلاح على تسميته بـ"السميولسانيات" أو"السميائيات المدمجة" على غرار

---

[1]- انظر النماذج اللسانية الأولى من قبيل النموذج التوليدي 1957 وحتى النموذج 1967.

[2]- Ducrot.O, «Les lois de discours», in langue française, n°42, Larousse, 1979, PP22.

[3]- انظر إسماعيلي علوي عبد السلام، السميولسانيات وفلسفة اللغة، ذار كنوز المعرفة، الأردن، 2017، ص23.

[4]- Voir : Anscombre. J-C Et Ducrot.O, «L'argumentation dans la langue», in Langages, n°42, Larousse, Paris, 1976.

- Voir Aussi: Charaudeau.P, Langage et discours, éléments de sémiolinguistique, Hachette, Paris, 1983.

[5]- Eco.U, Sémiotique et philosophie du langage, Traduit par M.Bozaher, Presses universitaires de France, Paris, 1988, 2ème éd, 1993, voir précisément l'introduction.

التداوليات المدمجة،[1] هذه الأخيرة التي خلُص أليها النقاش الذي دار حول تداخل أو تكامل الدلاليات والتداوليات. ستكون السميولسانيات إذن، هي حاصل التكامل العلمي الممكن والمشروع بين اللسانيات والسميائيات، وسيكون الموضوع الموسع حينها هو الظاهرة التواصلية، مهما كانت الأنساق لغويةً أو غير لغوية. وإذا كان مجموع الأنساق التواصلية على تعددها واختلافها، هو ما يمثل الظاهرة الثقافية، فستكون السميولسانيات هي العلم الذي يهتم بدراسة السلوك الثقافي باعتباره حاصلَ تفاعل العرض والتلقي، أي باعتباره حاصلَ تفاعل التدليل والاستدلال عامة.

خلاصة:

خلاصة الكلام، أنه علينا من أجل مزيد من العلم ومزيد من الفهم، أن لا نُخضع أنفسنا لحدودٍ نحن من وضعها أو اخترعها، بين موضوعات الإدراك لتصريف عجزنا عن الإدراك الكلي للموضوع الكلي. وحتى إذا اعترفنا بهذه الحدود، فعلينا أن نعترف أيضا بكونها مجرد حدود مصطنعة آنية ووقتية، وتسمح دوما بشق المسالك ومد الجسور. ذلك ما ينبغ أخذه بعين الاعتبار مع كل الحدود عامة، ومنها الحدود التي بين التخصصات العلمية بصفة خاصة، والحدود التي بين اللسانيات والسميائيات بصفة أخص.

أ.د. عبد السلام إسماعيلي علوي - مجلة أبحاث لسانية - العدد 34

[1]- Voir : Ducrot.O, Dire et ne pas dire, Participes de sémantique, Hermann, Paris, 1972, 2ème éd, 1980. P111.

مراجع البحث

- إسماعيلي علوي عبد السلام، السميولسانيات وفلسفة اللغة، دار كنوز المعرفة، الأردن، 2017.
- بنگراد سعيد، السميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها، منشورات الزمن، 2003، ص24.
- Anscombre. J-C Et Ducrot.O, «L'argumentation dans la langue», in Langages, n°42, Larousse, Paris, 1976.
- Charaudeau.P, Langage et discours, éléments de sémiolinguistique, Hachette, Paris, 1983.
- Ducrot.O, Dire et ne pas dire, Participes de sémantique, Hermann, Paris, 2ème éd, 1980.
- Ducrot.O, «Les lois de discours», in langue française, n°42, Larousse, 1979.
- Eco.U, Sémiotique et philosophie du langage, Traduit par M.Bozaher, Presses universitaires de France, Paris, 2ème éd, 1993.
- Saussure F- de, Cours de Linguistique générale, Payot, Paris, 1978.

أ.د. عبد السلام إسماعيلي علوي - مجلة آداب لسانية - العدد 34